

الشيك الذكي بين آليات الإصدار وعبء الأثبات

Smart check between the issuance mechanisms and the burden of proof

حاتم غائب سعيد *

كلية القانون، جامعة الفلوجة، العراق

Dr.hatemsaid700@uofallujah.edu

تاريخ الأرسال: 2021 / 03 / 17

تاريخ القبول: 2021 / 04 / 30

تاريخ النشر: 2021 / 06 / 08

ملخص:

الشيك الذكي في جوهره هو بديل عن الشيك الورقي، وبذلك يُعد التزام قانوني بين طرفين بالوفاء وسداد مبلغ معين في تاريخ معين ولشخص محدد أو جهة معينة، كونه يحتوي على البيانات ذاتها التي يحملها الشيك التقليدي من أسماء اطراف العلاقة التجارية وقيمة المبلغ وتحديد الزمان والمكان وينتهي بالتوقيع، ألا انه يُكتب بواسطة أداة الكترونية كونه من وسائل الدفع الالكترونية التي لا يشبه الوسائل التقليدية التي دأبت الشركات والأفراد التعامل بها خلال القيام بالعمليات التجارية وخاصة الدولية، فهو أداة وفاء تستخدم للدفع الالكتروني العاجل مهمتها تسهيل التداول وتساعد التجار بعقد الصفقات التجارية بسرعة دون وجود اتصال مادي مباشر، ويكون حجية في الأثبات، ومن ثم فانه يتمتع بقوة الشيك الورقي في الدول التي تعترف بالتوقيع الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: الشيك، الذكي، آليات، الإصدار، الأثبات.

ABSTRACT:

A Smart Check is essentially an alternative to a paper check, and is therefore a legal obligation between two parties to pay and pay a certain amount on a particular date and to a specific person or entity. Because it contains the same data as the traditional check of the names of the parties of the commercial relationship and the amount of the amount and determine the time and place and ends with the signature, However, it is written by an electronic tool as it is one of the electronic payment methods that is not similar to the traditional methods that companies and individuals have always dealt with during commercial operations, especially the international. , And is authentic in proof, and therefore has the power of a paper check in countries that recognize electronic signature.

Key words: the check-the smart- mechanisms- burden- proof

مقدمة

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة في التنمية وركيزة أساسية في اقتصاد الدول، إذ إن سيولة العملة في اقتصاد الدول تشبه جريان الدم في عروقه، ويحافظ النظام الاقتصادي والنقدي في الدولة على فعاليته عند قيام المعاملات التجارية والاقتصادية بمرونة وسرعة عالية وثقة متبادلة بين هذه الأطراف المتعاملة، وعلى الرغم من توفر الوسائل الإلكترونية والتقليدية المختلفة في المعاملات التجارية، ألا إن الشيك الإلكتروني هو الأكثر شيوعاً في مختلف أنحاء العالم لما يتمتع به من مزايا وخصائص تساهم في حماية الأطراف المتعاقدة ويضمن حماية مصالحها، وتكمن أهمية الموضوع من أهمية الشيك الذكي ذاته وتأثيره المباشر على الأنشطة التجارية المختلفة، ونتيجة للتطور التقني في مجال الاتصالات والتنمية التكنولوجية ودخول الأفراد والمؤسسات إلى عالم المعلوماتية والزيادة في حجم التبادل التجاري الدولي وتعدد مجالاته وتزايد المخاطر الأمنية والاقتصادية والقانونية.

فقد ظهرت الحاجة إلى وسائل دفع حديثة تكفل تسهيل انتقال وتداول رؤوس الأموال بشكل سريع وآمن ولا تحتاج إلى التقاء مادي بين أطراف العلاقة العقدية يتمثل في الشيك الذكي الذي يُعد سبيل جديد من سبل الوفاء، كونه أحد الخدمات التجارية التي تقدمها المؤسسات المصرفية في مجال انتقال الأموال بشكل جديد يعتمد على الشبكات الإلكترونية، والذي يساهم في تطوير السوق النقدية والمصرفية وتغطية متطلبات السوق الرقمية، وعمدت الدول إلى إصدار قوانين تتماشى مع المستجدات الحاصلة في عملية الدفع بشكل فوري وسريع وآمن من الاعتداءات الإلكترونية والاختراقات والمخاطر الشخصية.

وتتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي: لماذا الشيك الذكي؟ وما مدى إمكانية الإثبات للشيك الذكي في المعاملات والمنازعات التجارية؟

ويهدف البحث إلى إزالة الغموض الذي يحيط بحجية الشيك الذكي بالإثبات وبيان الخصوصية التي يتمتع بها الشيك الذكي .

كما إن تتمحور فرضية الدراسة حول ازدياد الأنشطة التجارية الدولية، الأمر الذي يتطلب إيجاد طرق آمنة وسريعة في الوفاء ولها حجيتها في الإثبات وقادرة على تلبية المتطلبات التجارية المتسارعة من خلال حلول الشيك الذكي محل الشيك التقليدي.

ولغرض تحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا هذا والإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية الموضوع فقد اعتمدت المنهج التحليلي من خلال جمع المادة العلمية وتحليلها وأبداء رأينا بها.

ولغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد ارتأيت إلى تقسيم الدراسة إلى مبحثين وكما يأتي:

المحور الأول: التعريف بالشيك الذكي وسبل التعامل به

المحور الثاني: أنواع الشيك الذكي وسبل إثباته في المعاملات التجارية

المحور الأول: التعريف بالشيك الذكي وسبل التعامل به

لجأت العديد من الدول إلى إصدار شيكات ذكية لغرض استخدامها في العمليات التجارية الإلكترونية، وعالجت بعض التشريعات الشيك الذكي بينما لم تعالج كثير من التشريعات هذا النوع من الشيكات، الذي يُعد من الأوراق التجارية التي استفادت من التقنيات الإلكترونية الحديثة، ويُعد المصرف طرفاً رئيسياً عند التعامل بالشيك الذكي وتحصيله، وبناء على ذلك تقوم المؤسسات المصرفية بوضع النموذج الذي يتلاءم مع معالجة البيانات الإلكترونية التي تسهل العمل المصرفي، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بالشيك الذكي وخصائصه

ونتيجة للفراغ التشريعي في تعريف الشيك الذكي عمل الفقه جاهداً لإيجاد تعريف جامع ومانع له ويعبر عن طبيعته الخاصة، ألا أننا نلاحظ العودة باتجاه تعاريف وأحكام قانون الصرف الذي ينظم عمل الأوراق التجارية بشكله العام، وتُبنى فكرة الشيك الذكي على استخدام الوسائل الإلكترونية التي تُعنى بتحويل الشيكات الورقية إلى شيكات ذكية آمنة تمنع الخطر المحتمل والذي يحدث جراء الخطأ أو سوء النية في إصدار الشيكات، ولغرض الإحاطة بتعريف الشيك الذكي وبيان خصائصه وآلية التعامل معه فسوف أتناوله بالفروع الآتية:

الفرع الأول: التعريف بالشيك الذكي

الشيك الذكي هو احد وسائل الدفع الإلكترونية التي ظهرت حديثاً والتي تُعد مكافئة للشيكات التقليدية الورقية، وهي عبارة عن نسخة الكترونية من هذه الشيكات ألا أنها تأخذ شكل الكتروني على صورة رسالة الكترونية يرسلها مصدر الشيك إلى المستلم "الحامل" ليعتمده⁽¹⁾.

والشيك الذكي هو عبارة عن نظام لاستخدام وإنتاج شيكات مصرفية جديدة مزودة بشريط ممغنط أو خلايا مدمجة على الأجزاء السميكة من الشيك، تُعد لعلاج مشكلة تزوير الشيكات أو انعدام أرصدها وإتمام تداولها الفوري، إذ تتضمن إصدار شيكات مصرفية تحمل بيانات مرئية مطبوعة ومسجل عليها بيانات غير مرئية "مخفية" مخزونة ومشفرة وتقرأ بواسطة قارئ مناسب مُعد خصيصاً لها⁽²⁾.

وهو الشيك المزود بشريحة الكترونية دقيقة، تعمل وفق تقنية التحقق من الأصول عبر موجات الكترونية، وتوفر هذه الشريحة المعلومات المطلوبة واللازمة للتحقيق من هوية حامل الشيك وبياناته، وتقوم الشريحة بخزن جميع المعلومات المطبوعة على الشيك والخاصة بكل عملية على حدة، مما يسهل لمستخدمي الشيك الذكي من التحقق من صحة التعامل الإلكتروني وضمان دفع الشيك⁽³⁾.

واطلق البعض تسمية الشيك الإلكتروني على الشيك الذكي وعرفه على أنه محرر ثلاثي الأطراف معالج بشكل الكتروني بشكل كلي أو جزئي يتضمن امر من الساحب إلى المسحوب عليه "المصرف" بدفع مبلغ من النقود لشخص ثالث يسمى "المستفيد"⁽⁴⁾.

وعُرف الشيك الذكي على أنه التزام قانوني لتسديد مبلغ معين من النقود في تاريخ معين لصالح شخص معين، ويُحرر بواسطة الوسائل الكترونية⁽⁵⁾ ويتم توقيعه بتوقيع الكتروني يحمل قوة التوقيع على الشيك الورقي في الدول التي تعترف بصحة التوقيع الإلكتروني⁽⁶⁾.

أرى بأن الشيك الذكي من أكثر الوسائل الإلكترونية انتشاراً ورواجاً، ويُعد عماد التجارة الإلكترونية، إذ يتم اللجوء إليه لما يتمتع به من مميزات وخصائص إيجابية ومنها حجته في الأثبات القانوني، كما أنه يختصر العديد من المراحل التي يمر بها الصك التقليدي، ويُعد الشيك الذكي من الأوراق التجارية التي استفادت من تقنيات المعلومات والمعالجة الإلكترونية التي تساهم في تسهيل الخدمات المصرفية.

الفرع الثاني: خصائص الشيك الذكي

يتمتع الشيك الذكي بجملة من الخصائص تميزه عن الشيك التقليدي وكما يأتي:

أولاً-الأمان: يُعد الشيك الذكي وسيلة آمنة للقيام بالعمليات التجارية من بيع وشراء وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، إذ لا يحتاج التعامل بهذا الشيك سوى برنامج تصفح وحساب مصرفي مع توافر خدمة الشيك الإلكتروني، وتهدف التقنية العالية المستخدمة في الشيك الذكي إلى جعل الشيكات أكثر أماناً، كونها تحد من الشيكات المضروبة والمزورة بشكل يضمن حماية مصالح الأطراف المتعاملة بالشيك الذكي⁽⁷⁾.

ثانياً-الاستخدام لمرة واحدة: يمكن التعامل بالشيك الذكي بمبالغ كبيرة جداً والتي تتعدى هذه المبالغ عند استخدام البطاقات المصرفية، ولا يمكن التلاعب والاحتيايل بالشيك الذكي كونه مستقل ولا يمكن استخدامه سوى مرة واحدة في المعاملات التجارية.

ثالثاً-الغاء ظاهرة الشيكات المرتدة: يعمل الشيك الذكي على الغاء ظاهرة الشيكات المرتدة دون وجود رصيد، على اعتبار أن مقابل الوفاء يكون موجوداً لدى مصرف المسحوب عليه وقت إصدار الشيك، كما أن الشيك الذكي يواجه عملية غسيل الأموال من خلال تعقيب المحتالين والمتلاعبين بها من القراصنة الإلكترونيين وغيرهم.

رابعاً-السرعة: إن التعامل بالشيك الذكي يختصر الوقت من خلال السرعة العالية اللازمة لإتمام عملية التحصيل وأجراء عمليات المقاصة التي كانت تتطلب وقت طويلاً جداً قياساً إلى الوقت الذي يستغرقه تحصيل الشيك الذكي الذي يتم بشكل فوري⁽⁸⁾.

خامساً-الحدثة: يتميز الشيك الذكي بالحدثة ومواكبة التطورات المتسارعة الناتجة عن الأبداع التكنولوجي المتواصل في مجال الاتصالات، والكفاية والقدرة على استيعاب رغبات العملاء المختلفة وتلبية احتياجات وانجاز العمليات التجارية والوفاء بمبلغها وتحقيق درجة عالية من الدقة في نقل البيانات الإلكترونية التي يقدمها⁽⁹⁾.

سادساً-ضمان التحصيل: إن استخدام الشيك الذكي يضمن للجهة المتعاملة التغلب على مشاكل النصب والاحتيايل الموجودة عند استعمال الأنواع الأخرى من الشيكات، ويتم عبر التأكد من وجود الرصيد الكافي في

الحساب وحجز المبلغ المطلوب فلا مجال للدعاء بعدم كفاية الحساب المصرفي للعميل أو عدم وجود ائتمان خاص به، من خلال استخدام قنوات اتصال آمنة لإتمام المعاملة المصرفية إلكترونياً وضمان المؤسسة النقدية التي قامت بإصدارها، التي توفر السهولة في الاستيفاء عن طريق الاقتطاع من حساب العميل⁽¹⁰⁾.

سابعاً-خفض التكاليف: ان استعمال الشيك الذكي كأحد وسائل الوفاء الالكترونية تساهم في خفض التكاليف مقارنة بالشيكات التقليدية، الذي يساهم في تحسين جودة الخدمات وكسب الزبائن.

ثامناً-إمكانية تظهيره: يمكن تظهير الشيك الذكي إلى شخص ثالث من قبل المستفيد، بعد التعامل الأول بين الساحب والمستفيد، وتؤكد المستفيد من توافر الرصيد الكافي، وتتم عملية التظهير من خلال أمرار الشيك الذكي مرة ثانية في الجهاز القارئ وإدخال رمز خاص، فيصدر أشعار من الجهاز بوجود رصيد من عدمه⁽¹¹⁾.

وارى وعلى الرغم من خصائص الشيك الذكي ومميزاته وتوافر وسائل الالكترونية حديثة ومتطورة للوفاء والتعامل التجاري، ألا انه تبقى الشيكات التقليدية الوسيلة الأكثر شيوعاً وانتشاراً في اغلب دول العالم وخاصة الدول النامية.

الفرع الثالث: آلية التعامل بالشيك الذكي

يتم التعامل بالشيك الذكي من خلال تمريره على الجهاز القارئ والمربوط بحساب العميل في المصرف، اذ يتم إدخال قيمة الشيك الذكي في الجهاز والضغط على زر الإدخال فيقوم الجهاز وخلال ثواني قليلة بإعطاء إيصال ورقي يتم التوضيح من خلاله بوجود رصيد كاف من عدمه، ويتم التحقق فوراً وفي أي وقت أو أي مكان في العالم، أي انه يتخطى الحدود الجغرافية للدول، وبهذا يكون الشيك الذكي ساري المفعول اذا ما تأكد من توفر الرصيد الكافي مع الاحتفاظ بسرية قيمة الرصيد بما يوفر السرية والخصوصية العالية التي يتطلبها العمل التجاري، وعند تمرير الشيك على جهاز القراءة المغناطيسية يتجمد المبلغ المرصود في الشيك الذكي بعد التحقق والتأكد من توفره إلى وقت تقديمه إلى مصرف من مصارف المستفيد، فيستطيع العملاء الذين يمتلكون حسابات تجارية شراء السلع والخدمات⁽¹²⁾.

وهذا النظام الالكتروني للشيك الذكي يخدم أنواع معينة من الشيكات مثل الشيكات " مؤجلة التاريخ - الفورية " ويتم استخدام هذا الشيك كوسيلة فعالة للتداول من خلال الخصم الالكتروني الفوري دون الاضطرار إلى تقديمه شخصياً إلى المصرف المسحوب عليه المقاصة الالكترونية.

المطلب الثاني: إصدار الشيك الذكي وآلية التعامل به

أصبح العالم في غمار التطور المستمر في الأسس والآليات التي طالت صلب العمل المصرفي وأساليب الدفع والوفاء الحالية، تبعاً للتطور التقني المتلاحق والمتسارع وغير المسبوق في التكنولوجيا ووسائل الاتصالات الحديثة والحوسبة الإلكترونية والتي مكنت حتى اقل الأفراد ثقافة أو ثروة من استخدام هذه الوسائل في السداد والتعامل التجاري الالكتروني، فيتم من خلال المؤسسات المصرفية الالكترونية إصدار الشيك الذكي والتعامل به

وتداوله بين العملاء في العمليات التجارية وفق عدة مراحل، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف أتناوله بالفرعين الآتيين:

الفرع الأول: إصدار الشيك الذكي

أجاز المشرع العراقي إصدار الأوراق التجارية والمالية بطريقة الكترونية ومنها الشيك الذكي⁽¹³⁾، واستخدامه في الوفاء باعتباره وسيلة دفع فورية يتطلب وسيط وغالباً ما يكون مؤسسة مصرفية "مصرف" بين البائع والمشتري "الدائن والمدين" لغرض مراجعة الشيكات الذكية والتأكد من صحة بياناتها وشخصية حاملها والتوقيع الموجود عليها ولغرض الإحاطة بآلية إصدار الشيك الذكي فاني سوف أتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً- وجود مؤسسات الكترونية: وهي احد مظاهر الثورة الرقمية، وهو عبارة عن مؤسسات مصرفية الكترونية مثل (مصارف الكترونية⁽¹⁴⁾ -شركات سمسة-شركات بطاقات ائتمان)، تقدم الخدمات المصرفية الالكترونية للعملاء من خلال فتح حسابات والتعاقد معهم، ويصدر المصرف الشيك الذكي وبذلك فانه يُعد وسيط بين التاجر والمستهلك ويقوم بإجراءات الحماية اللازمة لبيانات الشيك⁽¹⁵⁾.

ثانياً-وجود حساب: يتطلب إصدار الشيك الذكي وتحريره وجود حساب جاري لكلا طرفيه "الساحب والمستفيد" في المصرف نفسه يقبل التعامل بالشيك الذكي، ويقوم المصرف بتحديد التوقيع الالكتروني لكل من البائع والمشتري يسجلها في القاعدة الرئيسية لبيانات المصرف، أما عند قيام المصرف بالمقاصة فلا يتطلب وجود حساب للطرفين في المصرف ذاته، لان ظهور نظام المقاصة الآلية اعطى إمكانية إجراء المقاصة بين المصارف المختلفة⁽¹⁶⁾.

ثالثاً-تحرير الشيك الذكي: عندما يمارس المشتري "الساحب" نشاطه التجاري المتمثل بالشراء ويحدد الخدمة أو السلعة التي يرغب شرائها، يقوم بتحرير شيكاً ذكياً بثمن الخدمة أو السلعة ويوقعه الكترونياً ثم يشفره، ويمكن ان يشفر البيانات مع التوقيع أو التوقيع فقط⁽¹⁷⁾.

رابعاً-أرسال الشيك الذكي: بعد الانتهاء من اعداد الشيك الذكي وتوقيعه يرسله الساحب "المشتري" إلى المرسل اليه⁽¹⁸⁾ البائع "المستفيد" عن طريق البريد الالكتروني المؤمن "الأنترنت-الفاكس-التلكس" أو أي وسيلة الكترونية أخرى، اذ أجاز المشرع العراقي تحويل بوسائل الكترونية⁽¹⁹⁾، وتتضمن هذه الشيكات البيانات الإلزامية جميعها من أسماء الأطراف والمصرف وقيمة المبلغ والتاريخ والمكان والرقم المصرفي⁽²⁰⁾

خامساً-مراجعة بيانات الشيك: بعد تسلم البائع "المستفيد" الشيك وحل الشفرة والاطلاع على كافة البيانات والتحقق من شخصية الساحب "المشتري" والمبلغ يضع توقيعه على الشيك الذكي ويرسله إلى المصرف الذي يقوم بمراجعته والتأكد من المبالغ وصحة البيانات ثم يحول قيمته إلى رصيد البائع ويخبر الطرفين بإتمام العملية⁽²¹⁾.

الفرع الثاني: تداول الشيك الذكي

عند إصدار الشيك الذكي لغرض الوفاء به في المعاملات التجارية فإنه يمر بالمراحل الآتية لأجل تداوله وكما يأتي:

المرحلة الأولى: يقوم المصرف بإصدار دفتر شيكات ذكية إلى العميل المستهلك مباشرة وبأرقام متسلسلة في حدود الإطار المخصص له في موقع المصرف الذي يكون رصيده لديه، فيتمكن من استعمال الشيك الذكي ويواصل بأرسالها من خلال الوسيط الإلكتروني إلى التجار المتعاملين⁽²²⁾، فيقوم بأملاء الشيك الذكي على الدعامة الإلكترونية كما لو كان شيكاً عادياً ويوقع الكترونياً أي توقيع "مرقم"، ويعتمد على نظام القراءة الاتوماتيكية للشيكات، فيقوم الطرف الثاني "البائع" باستلام الشيك الذكي الموقع⁽²³⁾ والمشفّر من المشتري "المستهلك" بصفة مستفيد الذي يقوم بأرسال أمر الدفع الإلكتروني بشكل مباشر إلى مصرف التاجر⁽²⁴⁾.

المرحلة الثانية: إذ تقوم المؤسسة المالية المتمثلة في "المصرف" بالتأكد من العملية المالية والتأكد من صحة التوقيعات، وبعدها يقوم بدفع قيمة الشيك الذكي كما لو كان شيكاً عادياً، ثم يتولى أخطار البائع والمشتري بإتمام أجراء الوفاء عن طريق الشيك الذكي⁽²⁵⁾.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التي يتبلور فيها دور الوسيط الذي يُعد حلقة الوصل بين مصدر الشيك الذكي والبائع "المستفيد" ويقدم نوعين من الخدمات المالية وكما يأتي:

أولاً-الخدمات العادية: والتي تتمثل في إصدار الشيك الذكي بدون التأكد من حساب العميل.

ثانياً-الخدمات الممتازة: والتي تتمثل بفحص البيانات الهامة، مثل معلومات شخصية عن العميل ومركزه المالي لدى المصرف، والتحقق من عدم وجود شيكات مسروقة ووجود حساب للمشتري من عدمه في حالة تجميد عملية الشراء.

المحور الثاني: أنواع الشيك الذكي وسبل إثباته في المعاملات التجارية

تبرم العقود بشكل عام على توافر شروطها الموضوعية والشكلية وتوافق إرادة الأطراف المتعاقدة والسبب المشروع حول مدى صحة العقود المبرمة بالوسائل الإلكترونية وما يتعلق بها من حجية الرسائل الإلكترونية، في ظل غياب المعايير والأنظمة القانونية للبيانات والمعلومات التي يمكن اعتمادها كأدوات إثبات نهائية، ومدى قدرة الغير على التلاعب بالمحتوى، ومدى تحديد جهة الاختصاص القضائي في البت في النزاع ومدى ملائمة النصوص القانونية المتعلقة بشبكة المعلومات، كما أن التبادل التجاري عبر وسائل الاتصال الحديثة بحاجة إلى الأمان الذي يُستمد من الحماية القانونية المتوفرة وثقة المتعاملين في البيانات المرسلة، ولغرض الإحاطة بأنواع الشيك الذكي وسبل إثباته فسوف أتناوله بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أنواع الشيك الذكي وإثباته في المعاملات التجارية

للشيك الذكي أنواع مختلفة وله عدة طرق للأثبات في المعاملات التجارية الإلكترونية ، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالفرعين الآتيين:

الفرع الأول: أنواع الشيك الذكي

يتضمن الشيك الذكي العديد من الأنواع ويصدر بنماذج مختلفة وكما يأتي:

أولاً- الشيك الذكي مدفوع القيمة: وفي هذا النوع من الشيكات تكون البيانات المرئية المدونة والمطبوعة والبيانات المشفرة المخزونة على شريط ممغنط أو على خلية تخزين فأنها تدل على المبلغ الأقصى للشيك، وان الحد الأقصى للشيك يكون محدداً بالمبلغ المجمد والمدفوع مسبقاً والدائن لحساب الشيك الذي يجب ان لا تتعداه القيمة الفعلية للشيك الذكي عند الإصدار، ويشترط في هذا النوع إيداع مبلغ مجمد في رصيد الساحب يغطي مجموع القيم القصوى لعدد الشيكات التي يمنحها المصرف للعميل، اذ يبقى في الرصيد مبلغاً يساوي عدد الشيكات مضروباً بالقيمة القصوى لكل شيك⁽²⁶⁾.

ثانياً- الشيك الذكي السياحي: وهو أسلوب من أساليب الوفاء الخاصة بالمسافرين، والتي تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم النقدية أثناء سفرهم خارج بلدانهم، وهو احد الشيكات المستحدثة لتمكين السياح من الحصول على ما يلزمهم من أموال نقدية دون الحاجة حملها معهم وما يصاحبها من مخاطر السرقة والفقْدان⁽²⁷⁾. وتتمحور فكرة الحصول على الشيك السياحي من خلال مبادرة الشخص الراغب بالسفر إلى إيداع مبلغ نقدي لدى احد المصارف العاملة في بلده، بهدف الحصول على في المقابل على شيكات مسحوبة على جميع هذا المصرف أو المصارف المراسلة له في دول العالم، ويقوم العميل المسافر بتوقيع الشيكات السياحية المُسلمة له أما المصرف "المصدر لها"، ويتسلم أسماء فروع المصرف أو المصارف المراسلة التي بإمكانه التوجه اليها في مختلف دول العالم، وعند توجه العميل صاحب الشيكات السياحية إلى فروع المصرف فيقوم بأداء الفراغات الموجودة في الشيك ويضع اسمه على الشيك ويوقعه للمرة الثانية، لكي يتمكن المصرف المسحوب عليه من مضاهاة التوقيعين ويتأكد من مطابقتها وانها صحيحة، ونتيجة لهذا الأجراء فان الشيك السياحي غير قابل للتظهير ولا يتم صرفه إلا لصاحبه الشرعي دون غيره⁽²⁸⁾.

ثالثاً- الشيك الذكي كأداة نقدية: وهو الشيك الذي يمكن ان يُدفع أو يُظهر كأداة نقدية من الحساب الحالي، ويتطلب وجود حساب للساحب عند إعطاء الشيك للمستفيد لتحويل مبلغ معين من حساب الساحب إلى المستفيد، ويجب ان يكون هذا المبلغ مطابق للمبلغ المكتوب على الشيك، هذا المبلغ يجمد في حساب الشيك، ويتم التحويل فوراً بعد أمرار أو إدخال الشيك خلال جهاز قارئ متصل بالنظام المصرفي، ويتم إدخال بياناته للتأكد من ان الحساب الحالي للساحب يحتوي على مبلغ دائن كافٍ لتغطية الصفقة، ويقوم الساحب بملاً مبلغ الشيك على ورقة الشيك ذاتها، فيتمكن المستفيد بشكل فوري من أمرار الشيك على الجهاز القارئ وإدخال مبلغ الشيك وتجميد المبلغ المكتوب على الشيك في حساب الشيك، وهذه الطريقة تلائم الساحب لتجنب أي أرباك محتمل عند تقديم المستفيد شيكه في حالة كون الحساب الجاري لا يحتوي على رصيد كافٍ مما يؤدي إلى رفض الشيك⁽²⁹⁾.

الفرع الثاني: أثبات الشيك الذكي بالمعاملات التجارية وتحدياته

يُعدّ الإثبات ضرورة هامة من ضرورات العمل التجاري أمام سلطة القضاء، فإذا لم يتمكن احد اطراف النزاع من إثبات حقه وتقديم بياناته القاطعة فسوف يخسر الدعوى، وبما ان الشيك الذكي وسيلة وفاء تتم بواسطة دفع الكترونية فيجب ان يحتوي على جملة من الشروط التي توفر الاطار القانوني لإثباته⁽³⁰⁾، كما ان طرق الإثبات تواجهها العديد من التحديات والمخاطر، ألا ان القانون أجاز إثبات التصرفات القانونية التجارية بجميع طرق الإثبات والقرائن المتوفرة، وللمحركات الالكترونية ومنها الشيك الذكي حجية الإثبات في المعاملات التجارية التي تتم عبر الوسائل الالكترونية، وإعطاء مخرجات الأجهزة الالكترونية المستخدمة المصدقة قوة الإثبات، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف أتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً-الكتابة: تُعدّ الكتابة من الوسائل المستخدمة في التعبير عن إرادة اطراف العلاقة القانونية من خلال تسطير الحروف بشكل مادي وظاهر، اذ تعبر عن معنى واضح وكامل صادر من احد اطراف العلاقة العقدية الذي نسبت اليه، ولا يشترط في الكتابة ان تأخذ شكلاً معيناً أو أداة محددة في الكتابة، فهي تصلح للإثبات متى ما عبرت عن معنى معين يقصده محررها، واستوعب المشرع العراقي التطورات التكنولوجية الحديثة اذ نص على "للقاضي ان يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية"⁽³¹⁾، والغرض منه حرية الإثبات في المعاملات المالية التي تجيز بأثبات التصرفات القانونية بكافة طرق الإثبات.

أما بالنسبة للكتابة الموجودة بالشيك الذكي تكون على شكل معادلات خوارزمية تنفذ من خلال عملية إدخال وإخراج البيانات من خلال شاشة الحاسب الآلي أو أي وسيلة الالكترونية أخرى، اذ تتم من خلال تغذية الجهاز بهذه المعلومات عن طريق تبلور وحدات الإدخال في لوحة المفاتيح أو أي وسيلة أخرى قادرة على قراءة البيانات واسترجاع المعلومات المخزونة في وحدة المعالجة المركزية أو القرص المرن، وبعد الانتهاء من معالجة البيانات تُكتب على أجهزة الإخراج في شاشة الحاسوب أو طباعتها على القرص الممغنط، وعند النشر على شبكة الانترنت تُعالج المعلومات معالجة رقمية، اذ تتحول البيانات إلى ارقما تتكون من رقمين هما (صفر، 1) وتخزن في أجهزة الحاسوب وتُترجم إلى حروف وكلمات⁽³²⁾.

ولكي تعطي الكتابة اثرها الواضح في الإثبات لا بد ان تكون مفهومة ومقرؤه بشكل جيد وهذا الشرط متوفر في الكتابة الالكترونية اكثر من الكتابة الورقية وان كان ذلك يستدعي جهاز حاسوب تحتوي على برامج معينة مهمتها ترجمة الرموز المستخدمة إلى اللغة المفهومة⁽³³⁾.

ثانياً-المصادقة الالكترونية والتوثيق: من خلال توثيق الشيك الذكي لدى جهة معتمدة⁽³⁴⁾، اذ يكمن عملها في التدقيق والتحقق⁽³⁵⁾، والتأكد من صحة المحرر ومن إصداره وشخصية مصدره والتأكد من كافة التغييرات والأخطاء التي حدثت بعد أنشاءه من خلال التعرف على الشفرة والرموز والكلمات والأرقام المستخدمة، وهو يعني تدخل الغير والقدرة في مراقبة الهوية والتعرف بها والتأكد من صدور الإمضاء من صاحبه دون غيره، لضمان الرابطة بين التوقيع وصاحبه⁽³⁶⁾، وبعد التحقق يتم منح شهادة التوثيق التي تبين صحة المحرر

الالكتروني ليكون حجه على من يدعي بعدم صحته، وتعطي الجهة المعتمدة في التوثيق صاحب الحق رقم سري أو رمز تعريف لغرض الرجوع إلى المحرر والحصول عليه عند احتياجه⁽³⁷⁾.

إن إصدار الشيك الذكي لا بد من توثيقه لدى جهة معتمدة ورسمية، ولا يشترط ان تكون جهة واحدة لكافة الدول، وبعد توثيقه يُمنح صاحب الشيك الرمز التعريفي الشخصي الذي خصصته الجهة المرخصة⁽³⁸⁾.

ثالثاً-التوقيع: لكي ينتج الشيك الذكي آثاره القانونية فلا بد من وجود التوقيع عليه، والشيك بدون التوقيع لا قيمة له من الناحية القانونية وهو الذي يمنحه الحجية⁽³⁹⁾، وهو الوسيلة الالكترونية التي يمكن بمقتضاها تحديد هوية الشخص المنسوب اليه التوقيع ويميزه من غيره، وعرف المشرع العراقي التوقيع الإلكتروني على أنه "علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق"⁽⁴⁰⁾.

ويكون التوقيع الالكتروني على شكل بيانات تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو صوت إشارات أو نظام معالجة الكتروني وغيرها مدرجة على شكل الكتروني أو ضوئي أو رقمي في رسالة المعلومات أو مرتبطة بها أو مضافة عليها ولها طابع معين يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها⁽⁴¹⁾، ويُعد شرط التوقيع شرط رئيسي من شروط حجية المحررات ونسبة ما ورد في الشيك الذكي إلى أطرافه⁽⁴²⁾. ويأخذ التوقيع الالكتروني احد الأشكال الآتية:

1-التوقيع اليدوي "المرقم": ويتمثل في تحويل التوقيع اليدوي المكتوب "المرقم" إلى بيانات معلوماتية تمثله من الناحية التقنية من خلال قراءة عبر جهاز ماسح ويأخذ مجموعة رسوم بيانية تحفظ في ملف المعلومات.

2-التوقيع الأحيائي "القياسي": ويتم من خلال استعمال الصفات الجسدية والسلوكية والقياسات الرقمية للخصائص البشرية لغرض تمييز شخص عن آخر، أي تطبيق لعلم الأحياء القياسي في مجال الألياف، ويتمحور عل خصوصيات نادرة لكل شخص مثل الصوت والبصمة وشبكة العين، اذ يقوم على حقيقة علمية مفادها ان لكل شخص صفاته الجسدية الخاصة التي تتميز بالثبات النسبي، ويتم غلق النظام الالكتروني عند تعرفه على شخص غريب، مما يساهم في تحديد قدر كبير من الحجية والأثبات⁽⁴³⁾.

3-التوقيع الرقمي: وهو اهم صور التوقيع الالكتروني والأكثر رواجاً وأماناً وذو تقنية هامة من بين بقية صور التوقيع الالكتروني الأخرى، لما يتمتع به من قدرة هائلة على تحديد هوية اطراف العقد بشكل دقيق، كونه يرتكز على تقنية المفاتيح والتشفير ويقوم على فكرة الرموز السرية والمعادلات الرياضية المعقدة من الناحية الفنية، ويكون على شكل صورتين:

الصورة الأولى-التشفير المتماثل: ويتم من خلال استخدام المفتاح نفسه من اجل تشفير وحل البيانات.

الصورة الثانية-التشفير غير المتماثل: من خلال البيانات بمفتاح يختلف عن مفتاح حل الشفرة الذي يطلق عليه المفتاح العام المزدوج، ولكنهما مترابطين رياضياً، اذ يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية والخوارزميات غير المتناظرة، وهنا يتم تشفير التوقيع دون بيانات الشيك الذكي الأخرى⁽⁴⁴⁾.

ويحوز التوقيع الإلكتروني الحجة في الأثبات إذا تم اعتماده من جهة التصديق، وإن يرتبط بالموقع الإلكتروني وحده دون غيره، والوسيط الإلكتروني تحت سيطرة الموقع، وأي تعديل أو تغيير في التوقيع قابلاً للكشف⁽⁴⁵⁾، ويجوز للمرسل إثبات صحة المستند الإلكتروني بجميع طرق الأثبات المقررة قانوناً⁽⁴⁶⁾.

رابعاً-البصمة الإلكترونية: هي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقاً لحسابات رياضية على الرسالة الإلكترونية، لغرض توليد بصمة عبارة عن سلسلة صغيرة تمثل رسالة أو ملف كامل، وتتكون البصمة الإلكترونية من بيانات لها طول ثابت تؤخذ من الرسالة المحولة ذات الطول المتغير، وبإمكان هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة، وأي تلاعب أو تغيير في الرسالة سوف يؤدي إلى بصمة مختلفة تماماً، الأمر الذي يمثل حجة كبيرة في الأثبات، إذ من غير الممكن اشتقاق البصمة الإلكترونية ذاتها من رسالتين مختلفتين.

خامساً-الاحتفاظ بالشيك الذكي وشهادات التصديق: أي الاحتفاظ به وضمان عدم تعرضه للتبديل والتحريف والتزوير، ويتم الحفظ باستعمال آليات وبرامج موثوقة من أجل حمايتها من التقليد والاحتيايل والتلاعب، وإمكانية الرجوع إليه كلما قصت الحاجة، ليكتسب حجة الأثبات، فيكون الشيك الذكي ذاته والرسالة ذاتها التي وجهها أحد الأطراف للآخر وانها لم تتعرض إلى تغيير⁽⁴⁷⁾.

سادساً-إمكانية استرجاع الشيك الذكي: أي استرجاع الشيك الذكي في أي وقت وبالشكل الذي ليتمكن الأطراف من الاحتجاج به، وهذا الشرط مهم جداً كون القرص الصلب أو المضغوط الذي تم خزن الشيك الذكي عليه هو بمثابة السند الورقي الذي تحفظ فيه الشيكات التقليدية الورقية⁽⁴⁸⁾.

وإلى جانب التفسير له دور بارز في منع المتطفلين والقراصنة من الاطلاع والتلاعب بمحتويات الرسالة الإلكترونية ألا أنه لا يمنع من العبث بها، كما أن في التوقيع لا بد من وجود طرف ثالث "محايد" يؤكد بان التوقيع الإلكتروني صادر من صاحبه وهو صحيح والبيانات الموجودة على الشيك الذكي لم تتغير أثناء الأرسال، يمكن اعتبارها خطوة هامة في تطوير التجارة الإلكترونية من خلال أبرام صفقات عن بعد وتسهيل العمليات التجارية دون ضياع الوقت وهدر في المال .

المطلب الثاني: تحديات أثبات التعامل بالشيك الذكي في المعاملات التجارية

لشيك الذكي العديد من المعوقات والتحديات المصاحبة لإثباته في المعاملات التجارية والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

أولاً-التحديات القانونية: على اعتبار أن وسائل الاتصال الحديثة أوجدت سبلاً لمعاملات تجارية أو مدنية حديثة لم تكن معروفة سابقاً، وعدم وجود قوانين تنظم حجية المحرر الإلكتروني أو أغفالها بشكل يكفل الاستفادة من وسائل الاتصال التقنية الحديثة في أبرام الصفقات التجارية وحماية الحقوق الناتجة عنها، فتمثل هذه الحادثة تحدياً قانونياً وعبء في الأثبات، ومنح حجية الأثبات الإلكتروني متوقف على التنظيم القانوني لوسائل الاتصال الحديثة التي تلجأ إليها الأطراف التجارية المتعاقدة، كما أن التعامل بالشيك الذكي يثير المخاوف لدى أطراف التعامل من خلال مدى إمكانية تحديد الاختصاص القضائي الذين يلجؤون إليه في

المنازعات التي تثار بينهم وكيفية تسويتها في حال غياب النصوص القانونية، وانعدام تنظيم قانوني قادر على حل مشاكل الدفع والوفاء بالالتزامات وتحديات المسؤولية الناشئة عن أخلال أحد الأطراف بالالتزامات الواقعة على عاتقه⁽⁴⁹⁾.

ثانياً- التحديات المادية: إذ يتطلب التعامل بالشيك الذكي تهيئة مؤسسات متخصصة كالمصارف المتخصصة والمتطورة من الناحية الفنية وإن تحظى بتنظيم قانون مواكب للتطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة، لكي يتمكن من تحقيق رغبات العملاء في الوقت والمكان المناسب، وإن أغلب الدول تواجه هذه التحديات وتفتقر إلى هذا النوع من الإمكانيات وخصوصاً الدول النامية.

ثالثاً- التحديات الإجرامية: والتي تتمثل في انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة في استخدام الشيك الذكي في الأنشطة الإجرامية المتعلقة بتمويل المنظمات الإرهابية أو جرائم غسل الأموال أو تزيف العملة وتكديس مليارات الدولارات من تجارة المخدرات غير المشروعة⁽⁵⁰⁾، وتزايد جرائم التهرب الضريبي، إذ يصعب على الجهات الرسمية المكلفة بتحصيل الرسوم والضرائب القيام بفرض الضريبة على الصفقات التي يتم الوفاء بها عن طريق الشيك الذكي، كونها تتم بخفية وغير منظورة، مما ينعكس سلباً ويؤثر على إيرادات هام من موارد الدولة المالية وخاصة في الدول النامية⁽⁵¹⁾، كذلك عدم شفافية ووضوح المسؤولية القانونية الواقعة على عاتق الأطراف المتعاقدة، ومدى إمكانية التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن عمليات الدفع المصرفية الالكترونية، كون العلاقات التعاقدية الناشئة بين التجار والمستهلكين وتجار التجزئة والمصدرين والسماسة والمشغلين هي علاقات متداخلة ومعقدة ومتشعبة⁽⁵²⁾.

رابعاً- التحديات الفنية والبشرية: المتمثلة بتعطيل الانترنت وأجهزة الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية التي تحفظ وتشغل وتحول الشيك الذكي، سواء أكان هذا التعطيل بشكل تلقائي فني أو بأفعال تخريبية إجرامية كإرسال الفيروسات التخريبية⁽⁵³⁾.

خامساً- تحديات القرصنة: من خلال قيام القراصنة الالكترونيين بسرقة الشيك الذكي الموجودة في الحواسيب الشخصية للتجار أو غيرهم عبر الدخول غير المشروع إليها، وحل الرموز الخاصة بها وفك التشفير ونقل البيانات ومحتويات الحاسوب والرسائل الموجودة بها فتصبح قراءتها سهلة، من خلال الاستعانة بخبراء فنيين قادرين على هذا الدخول⁽⁵⁴⁾.

سادساً- تحديات إدارية ورقابية: تتمثل في تحديد الجهات التي يسمح لها إصدار الشيك الذكي، سواء أكانت التابعة للقطاع العام أو الخاص، ومدى انتهاكها لامتياز البنوك المركزية في إصدار العملة وفقاً لقانون الصرف، وسبل تحديد الجهة الرقابية التي تحدد مدى صحة وكفاءة أنظمة إصدار الشيك الذكي، وتحديات تتمثل في تحديد نجاح أو فشل بعض الأنظمة المعتمدة للتحقق منها، وما يترتب عليها من انعكاس سلبي على توجيه السياسة النقدية للدولة.⁽⁵⁵⁾

سابعاً -تحديات التشغيل: المتمثلة بالتطور التكنولوجي المستمر المتعلق بهذا المضمار، مما يسبب إرباكاً في العمل لعدم قدرة الموظفين على مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة، أو اختيار المصارف لنظام إصدار نقدي قديم أو غير جيد التصميم أو معيب عند التطبيق أو سوء أداء الشبكات الالكترونية بما لا يتلاءم والتطورات التكنولوجية⁽⁵⁶⁾، وانعدام القدرة على التأمين الكافي للأنظمة الالكترونية وإمكانية اختراقها والحصول على البيانات المتعلقة بالعملاء واستخدامها، أو تحديات تتعلق ببطء الأداء لمواجهة طلبات العملاء والتأخر في حل التعطيل الفني وصيانة الأنظمة الالكترونية.⁽⁵⁷⁾

ثامناً -تحديات مصرفية ومالية: تتمثل في مشكلة معيار تقييم العملة المحلة بالأجنبية من حيث التعامل والصرف أو آليات تنظيم الإصدار وعدم تحديد المعايير الموضوعية للسوق⁽⁵⁸⁾، وآثار تبديل العملات الوطنية السلبية وما تلحقه من خسائر مالية ضخمة من جراء استخدام الشيك الذكي خارج حدود الدولة من خلال تبني نظام الاقتصاد المفتوح وتحويل العملة الوطنية إلى عملة دولة اجنبية يجري فيها التعامل التجاري وما يصاحبها من مخاطر الائتمان وسعر الفائدة وتحديات ومخاطر السوق والتغييرات المالية المفاجئة وزيادة حدتها، واستعمال قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وإخفاق بعضهم في الوفاء وتسديد التزاماتهم النقدية⁽⁵⁹⁾

ويقع على عاتق الدولة والتجار لتجنب مخاطر استعمال الشيك الذكي والتغلب على التحديات المصاحبة عند استخدامه القيام بجملة من الإجراءات والتي تتمثل في قيام الدولة بالردع القانوني وتفعيل القوانين الحالية المتعلقة بحماية الشيك الذكي، وإبرام معاهدات دولية وإقليمية للحد من مخاطر استخدامه، والتوثيق الكامل لحقيقة وجود الطرف الآخر من خلال استخدام التوقيع الالكتروني، واللجوء إلى أفضل أنواع التشفير وتغييره باستمرار واستخدام الأرقام السرية في جميع المعاملات التجارية الالكترونية، واللجوء إلى الآليات الفنية البديلة نقادياً للخلل الفني المفاجئ ومنع الأجهزة الالكترونية من التوقف أو العطل في الشبكة الالكترونية حماية للمتعاملين في الشيك الذكي وضياع الأموال بسبب تلك الأعطال، والحفاظ على السرية العالية وإيجاد نظام تشفير للبيانات وتطوير هذا النظام لمواجهة المستقبلية لضمان انتقال المعلومات بين التعامل بسرية، وتطوير العمل المصرفي واللجوء إلى المصارف الالكترونية كونها موقعاً مالياً وتجارياً قادراً على استقطاب رؤوس الأموال التمويلية والاستثمارية والتي تساهم دفع التنمية التجارية.

الخاتمة

من خلال البحث في "الشيك الذكي بين آليات الإصدار وعبء الأثبات" تبين بان التعامل بالوسائل الالكترونية الحديثة ومنها الشيك الذكي اصبح نتيجة حتمية للتقدم العلمي وعنوان العصر الجديد وجزء لا يتجزأ من المعاملات التجارية وخاصة الدولية، وقدت وصلت إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكما يأتي:

أولاً-الاستنتاجات

- 1- اقترن ظهور الشيك الذكي بظهور التجارة الالكترونية، كوسيلة متطورة للوفاء، ويعتمد بشكل أساسي على الوسيلة الالكترونية التي أكسبته نوعاً من الخصوصية في الإصدار والأثبات والتداول، مما أصبحت له حجة قانونية في الأثبات والوفاء في الدول التي تأخذ بحجية الوثائق الالكترونية وتوقيعها.
- 2- ان الشيك الذكي لا يختلف عن الشيك التقليدي "الورقي" ويؤديان الغرض نفسه ويحملان الشروط والوظائف ذاتها في الوفاء أو الكتابة أو التوقيع، ويكمن الاختلاف في الوسيلة المستعملة فقط في كونها تنشأ أو تُرسل أو تُستقبل عن طريق وسائط الكترونية متعددة كالأنترنت أو التلكس أو الفاكس وغيرها من وسائل الاتصال المستحدثة.
- 3- أصبحت عناصر دليل الأثبات كل من الكتابة والتوقيع والحفظ والتوثيق تنشأ بواسطة تقنيات حديثة تتألف في وسط غير مادي وغير محسوس بسبب الاندماج الحاصل بين التكنولوجيا "الحاسب الآلي" وبين قطاع الاتصالات "الانترنت" والذي ساهمت في زيادة استخدام الشيك الذكي في المعاملات التجارية بأمان وسرعة وسريه عالية وهي من اهم متطلبات النشاط التجاري.
- 4- شهادة المصادقة الالكترونية التي تصدرها جهات المصادقة المخولة من الجهات المسؤولة في الدولة تؤكد بان البيانات الموجودة على الشيك الالكتروني أو أي محرر الكتروني آخر هي صحيحة ولم يتم التلاعب بها وتُعد موثقة والتوقيع يعود لمصدره، والشيك الذكي مستوفي لكافة الشروط والضوابط القانونية المطلوبة على اعتباره دليل أثبات يمكن الاعتماد عليه.
- 5- عانت الأنظمة الاقتصادية من أزمة التباطؤ وانعدام الثقة في التعاملات الاقتصادية والتجارية بالشيكات، لسرعة التطور المستمر وظهور أسواق جديدة، مما أصبحت المجتمعات عرضة لحوادث الاحتيال الإلكتروني بالشيكات الكترونية.

ثانياً-المقترحات

- 1- نقترح على المشرع العراقي إصدار قانون خاص بالمحركات الالكترونية ومنها الشيك الذكي لأنه أكثر الأوراق التجارية تداولاً، ولغرض لمواكبة الثورة التكنولوجية المتسارعة وتماشياً مع متطلبات التجارة الالكترونية، تمنح المحركات الإلكترونية ومنها الشيك الذكي حجيته القانونية في الأثبات وبشكل واضح وصريح، وتجنب الإرباك وتضارب الآراء الفقهية المختلفة .
- 2- تأسيس مصارف الكترونية قادرة على مسايرة التطورات الدولية من الناحية القانونية والفنية والاقتصادية، وتوفير احدث الأجهزة الإلكترونية المزودة بإجراءات الحماية اللازمة التي لا يمكن اختراقها، وتنظيم حملات دعائية وترويجية تساهم في رفع المستوى الثقافي المصرفي لدى الأفراد والتجار والمؤسسات للجوء إلى الشيك الذكي بالوفاء لما يتمتع به من مزايا وخصائص.
- 3- اخضاع العمليات التجارية المنفذة بوسائل الدفع الالكترونية والوفاء بها يتم بواسطة الشيك الذكي إلى للتدقيق والرقابة والمراجعة الداخلية وفق أسس تستند إلى الإجراءات الاحترازية اللازمة، والعمل على تقديم كشف

حسابات مصرفية مستمرة، ومراجعة الأنظمة والأجهزة والمعدات والشبكات الالكترونية بشكل دوري وضمن سياسة واضحة للتأكد من سلامتها من الاختراق وتحسين أدائها وتحديثها باستمرار.

4-تنظيم العلاقة التعاقدية بين المصرف والعميل وتحديد المسؤوليات القانونية الواقعة على كل منهم بشكل واضح، وتحديد الموارد الإدارية المؤهلة من الناحية الفنية والتي تناسب نوع الخدمة ووضع العميل ومركزه المالي، وتوعية العميل بمخاطر وسائل الدفع الالكترونية اذا أسيء استخدامها .

5-منح الشيك الذكي حجية في الأثبات أمام المحاكم بمختلف تشكيلاتها وأنواعها ومساواته بالشيك الورقي، وإيجاد السبل الكفيلة لتطبيقه من خلال إيجاد محكمة متخصصة بالنزاعات الالكترونية أسوة بدول العالم.

الهوامش:

- 1 ناظم محمد نوري الشمري، عبدالفتاح زهير العبد، الصيرفة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص50.
- 2 هاني محمد دويدار، الوفاء بالأوراق التجارية الكترونياً، دار الجامعة الجديد، 2003، ص33.
- 3 علاء حسين مطلق التميمي، المستند الالكتروني عناصره وتطوره ومدى حجيته في الأثبات المدني، ط2، دار النهضة العربية، 2011، ص67.
- 4 مصطفى كمال طه، وائل احمد بندق، الأوراق التجارية الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص351.
- 5المادة (7/1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012، اذ عرفت الوسائل الالكترونية على أنها " أجهزة أو معدات أو أدوات كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو كهرومغناطيسية أو أي وسائل أخرى مشابه تستخدم في إنشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها".
- 6 محمد سعيد احمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2009، ص 308.
- 7 نضال سليم برهم، أحكام عقود الشيكات الالكترونية، ط3، دار الثقافة، عمان، 2010، ص170.
- 8 علاء حسين مطلق التميمي، مصدر سابق، ص67.
- 9 طاهر لطفي، العمل المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية -العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسه، 2016، ص16.
- 10 بيار إميل طوبيا، بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء احدث قرارات النقض الصادرة من محكمة التمييز الفرنسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص21.
- 11 زينب جاسم محمد، أثبات الصك الالكتروني، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، ع2/36، 2017، ص560.
- 12 ناظم محمد نوري الشمري، عبدالفتاح زهير العبد الات، مصدر سابق، ص27.
- 13المادة(1/22) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.
- 14 المصارف الالكترونية هي المؤسسات المصرفية المعتمدة على الركائز الالكترونية وتوظيف التطورات الالكترونية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بأمان وسرية وسرعة واقل تكلفه لإتمام العمليات التجارية والتواصل مع العملاء، وللمزيد انظر: ناظم محمد نوري الشمري، عبدالفتاح زهير العبد، الصيرفة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص27.

- 15 إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003، ص91.
- 16 ناظم محمد نوري الشمري، عبدالفتاح زهير العبد، مصدر سابق، ص50.
- 17 رضوان رأفت، عالم التجارة الالكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999، ص69.
- 18 المادة (17/1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012، اذ عرفت المرسل اليه على انه " الشخص الذي يرسل له المستند الالكتروني بوسيله الكترونية"،
- 19 المادة(24) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.
- 20 هاني محمد دويدار، مصدر سابق، ص33.
- 21 رضوان رأفت، مصدر سابق، ص70.
- 22 المادة (8/1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012، اذ عرفت الوسيط الالكتروني على انه "برنامج الحاسوب أو أي وسيلة الكترونية أخرى تستخدم من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لأجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسلم معلومات".
- 23 المادة (16/1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012، الذي عرف الموقع على انه " الشخص الطبيعي أو المعنوي الحائز على بيانات إنشاء التوقيع الالكتروني الذي يوقع على المستند الالكتروني ، ويوقع عن نفسه أو عن من ينيبه أو يمثله قانوناً".
- 24 حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلماس، 2015، ص73.
- 25 محمد أمين الرومي، المستند الالكتروني، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص65.
- 26 موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، بحث منشور في وقائع مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، ص90.
- 27 د عبدالعزيز بن سعد الدغيثر، الشيكات مفهومها وجرائمها والعقوبات المترتبة عليها -دراسة مقارنة، ص15، كتاب منشور على موقع شبكة الالوكة، قسم الكتب.
- 28 الشيك، مقال منشور على الموقع الالكتروني، وآخر زيارة بتاريخ 2019/9/1. www.moqatel.com
- 29 موسى عيسى العامري، مصدر سابق، ص90.
- 30 المادة(2/2) من قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم (78) لسنة 2012.
- 31 المادة(104) من قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979.
- 32 محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية -دراسة مقارنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص201.
- 33 زينب جاسم محمد، أثبات الصك الالكتروني، مصدر سابق، ص563.
- 34 المادة (15/1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012، اذ عرف جهة التصديق على أنها" الشخص المعنوي المرخص له إصدار شهادات تصديق التوقيع الالكتروني وفق أحكام القانون"، أما المادة (12/1) من القانون نفسه فقد عرفت شهادة التصديق على أنها " الوثيقة التي تصدرها جهة التصديق وفق أحكام هذا القانون والتي تستخدم لأثبات نسبة التوقيع الإلكتروني إلى الموقع"
- 35 نضال سليم برهم، مصدر سابق، ص171.

- 36 زينب غريب، إشكالية التوقيع الإلكتروني وحجته في الأثبات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس-السويسي، الرباط، 2010، ص92.
- 37 الجهة المعتمدة هي الجهة المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكترونية، ويتولى أدارتها شخص طبيعي أو معنوي، وتعمل بترخيص من مؤسسات الدولة المعنية، وتتخصص وظيفتها بإصدار شهادات تصديق الكترونية وتهدف إلى تمكين المرسل إليه من التأكد من هوية المرسل وصلاحيه توقيعها الإلكتروني، وللمزيد انظر زينب غريب، مصدر سابق، ص94.
- 38 زينب جاسم محمد، مصدر سابق، ص563.
- 39 لم يكن التوقيع الإلكتروني من ضمن أنواع التوقيع التي بينها قانون الأثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979، التي تضمنت "الإمضاء - الختم - بصمة الأصبع"
- 40 المادة(4/1) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.
- 41 نورالدين الناصري، المعاملات والأثبات في مجال الاتصالات الحديثة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، 2007، ص27.
- 42 المادة (2) من قانون الاونسترال النموذجي لعام 2001.
- 43 محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت، دار النهضة العربي، 2005، ص240.
- 44 وليد الزبيدي، التجارة الإلكترونية عبر الانترنت، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص51.
- 45 المادة(3-2-1/5) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.
- 46 المادة(3/13) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.
- 47 المادة(1/10) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.
- 48 محمد فواز المطالقة، مصدر سابق، 2006، ص202.
- 49 ليلي قارة، تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، 2012، ص أ .
- 50 شريف سيد كامل، مكافحة غسيل الأموال في التشريع المصري، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص61.
- 51 سعد العبيد، النقود الإلكترونية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، وآخر زيارة في 2019/8/22.
- www.iefpedia.com
- 52 منير محمد الجبيني، ممدوح محمد الجبيني، النقود الإلكترونية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2005، ص44.
- 53 نادر عبدالعزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، طرابلس، 2007، ص89.
- 54 نادر عبدالعزيز شافي، مصدر سابق، ص89.
- 55 ليلي قارة، مصدر سابق، ص أ .
- 56 عبد الباسط وفاء، سوق النقود الإلكترونية- الفرص - المخاطر - الآفاق، دار هاني للطباعة والنشر، سوريا، 2003، ص83.
- 57 منير محمد الجبيني، ممدوح محمد الجبيني، مصدر سابق، ص43.
- 58 سارة متلع القحطاني، النقود الإلكترونية- حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الكويت، 2008، ص448.
- 59 عبد الباسط وفاء، مصدر سابق، ص83.